

وزارة العدل

محكمة التعقيب

عدد القضية 52720/ 51828

تاريخ القرار 2018/04/12

أصدرت محكمة التعقيب القرار الآتي:

بعد الاطلاع على مطلبي التعقيب فالأول مقدم من الأستاذ "م.أ" في 2017/05/31 تحت عدد 34525 في حق الشركة "ت.آ.ف" في شخص ممثلها القانوني ضد: شركة "إ.ت.ف" برج الطويل في شخص ممثلها القانوني.

محاميها الأستاذ: "ب.ط"

والثاني مقدم من الأستاذ "ب.ط" في 2017/06/29 تحت عدد 34743 في حق شركة "إ.ت.ف" برج الطويل في شخص ممثلها القانوني.

ضد الشركة "ت.آ.ف" في شخص ممثلها القانوني

محاميها الأستاذ: "م.أ"

وقد تقرر بتاريخ نفس القرار ضم القضية عدد 52720 للقضية 51828.

طعنا في القرار الاستئنافي عدد 2489 الصادر بتاريخ 2017/04/06 عن محكمة استئناف بتونس والقاضي نهائيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الأصل بإقرار الحكم الابتدائي وتخطية المستأنفة بالمال المؤمن وحمل المصاريف القانونية عليها.

وبعد الاطلاع على مستندات التعقيب في القضية عدد 51828 المبلغة للمعقب ضدها بواسطة عدل التنفيذ الأستاذ "م.م.ز" حسب محضره عدد 148781 بتاريخ 2017/06/12 وعلى نسخة الحكم المطعون فيه وعلى جميع الإجراءات والوثائق المقدمة في 2017/06/16 حسب مقتضيات الفصل 185 م م م ت.

وبعد الاطلاع على مستندات الرد على مستندات التعقيب المقدمة من الأستاذ "ب.ب.ط" بتاريخ 13-07-2017 شكلا.
وبعد الاطلاع على ملحوظات النيابة العمومية الرامية إلى قبول مطلب التعقيب عدد 51828 شكلا ورفضه أصلا رفض مطلب التعقيب عدد 52720 شكلا.
وبعد الاطلاع على أوراق القضية والمفاوضة بحجرة الشورى صرح علنا بما يلي:

من حيث الشكل

حيث كان مطلب التعقيب عدد 52720 غير مستوف لأوضاعه وصيغته القانونية لعدم تقديم نائب المعقبة صلبه لمستندات التعقيب والوثائق التي ألزم الفصل 185 م م م تقديمها مما يتجه معه رفضه شكلا.
وحيث كان مطلب التعقيب عدد 51828 مستوفيا لجميع أوضاعه وصيغته القانونية طبق أحكام الفصل 175 وما بعده م م م مما يتجه معه قبوله من هذه الناحية.

من حيث الأصل

حيث تفيد وقائع القضية كيفما أوردها الحكم المنتقد والأوراق التي انبنى عليها قيام المدعية في الأصل (المعقبة الآن) أمام المحكمة الابتدائية بمنوبة عارضة بواسطة محاميها أنها سلمت للمدعى عليها (المعقبة ضدها الآن) جملة من الآلات والمعدات قصد تجهيز ضيعة تابعة للمدعى عليها كائنة ببرج العامري منوبة وقد بلغت تكلفة عملية التجهيز مبلغا قدره 718,291 د. 77 موثقة بفاتورات ووصولات تسليم و تولت المدعية استجواب العملة بالضيعة الذين أشرفوا على عملية تسليم المعدات المشتراة وماطلت المدعى عليها في الخلاص رغم التنبيه عليها بواسطة عدل منفذ لذا قامت بهذه القضية لطلب الحكم بإلزامها بأن تؤدي لها مبلغ 718,291 د. 77 مع الفوائد القانونية الجارية عليه بالنسبة التجارية بداية من تاريخ الإنذار وحمل المصاريف القانونية عليها بما في ذلك أجرة محضر الإنذار بالدفع وأجرة محضر الاستجواب وقدرها

300 دينار وتغريمها بمائتي دينار لقاء أتعاب تقاضي وأجرة محاماة مع أجرة رقيم الاستدعاء للجلسة.

وبعد استيفاء الإجراءات القانونية أصدرت محكمة البداية حكمها عدد 7707 بتاريخ 2015/05/03 يقضي ابتدائيا بإلزام المدعى عليها بأن تؤدي للمدعية في شخص ممثلها القانوني المبالغ المالية التالية:

1- مبلغ تسعة وعشرون ألفا وثمانمائة وواحد وتسعون ديناراً ومليماًت 996 (996,891 د. 29) لقاء الفاتورة عدد 140393 مع الفوائض القانونية الجارية عليه من تاريخ 17-02-2014 إلى تمام الوفاء.

2- مائة وأربعة وأربعون ديناراً ومليماًت 800 (800,144) لقاء محضر الإنذار بالدفع.

3- ثلاثمائة دينار (300,000 د) لقاء محضر الاستجواب.

4- ثلاثمائة دينار (300,000 د) لقاء أتعاب تقاضي وأجرة محاماة.

5- تسعون ديناراً ومليماًت 160 (160,90 د) لقاء رقيم الاستدعاء للجلسة وحمل المصاريف القانونية عليها والرفض فيما زاد على ذلك.

وحيث استأنفت المدعية في الأصل الحكم الابتدائي المذكور فأصدرت محكمة الاستئناف حكمها عدد 2489 المشار إليه بالطالع بناء على عدم تضمن الفاتورات ختم وإمضاء الممثل القانوني للمستأنف ضدها وأنها لم تكن محالة بالقبول فضلاً عن عدم ثبوت تعلق المعاينتين بالمعدات موضوع محاضر التسليم.

فتعقبته المستأنفة بواسطة محاميها ناعية عليه:

مخالفة القانون:

1) **مخالفة الفصل 598 م ت:** بمقولة أن توصل المعقب ضدها بالسلع والمعدات ثابت بالحجة العادلة المحررة بواسطة العدلين "ن.د.ع" وجليسه التي جاء بها أن جميع المعدات موضوع الفاتورتين تم إحصاؤها قطعة بحضور ممثلين عن

المعقب ضدها وهي موجودة بضیعة المعقب ضدها بصدد الاستعمال ولا يوجد بها أي عيب وهو ما يعمر ذمتها بمبلغها وكان على المحكمة استنتاج ثبوت مديونية المعقب ضدها والقضاء بالزامها بالأداء خاصة وأن الفصل 598 م ت يقرر إثبات العقود ببينة الشهود وبالقرائن وكان بإمكان المحكمة التحرير على الشهود للتحقق من شهادتهما.

(2) مخالفة أحكام الفصل 421 م إ ع: بمقولة أنه كان على المعقب ضدها لما أثبتت المعقبة توصلها بالمعدات أن تثبت من جهتها وفائها بقيمة تلك المعدات عملا بالفصل 421 م إ ع خاصة وأنه لم يثبت أن بها عيوباً أو أنه وقع إرجاعها للمعقبة.

ثانياً: ضعف التعليل وتحريف الوقائع: بمقولة أن ما ذهبت إليه المحكمة من أن محضري المعاينة لا يثبتان تطابق المعدات مع تلك المنصوص عليها بوصولات التسليم وأن الكتائب الخطیبة المحررة في 29-03-2014 و 02-06-2014 تبقى قاصرة عن إثبات توصل المعقب ضدها بالمعدات موضوع الفاتورتين خاصة وأنها تضمنت أنه تم إرجاع عدد من المعدات للمعقبة بحضور ممثلين عن طرفي النزاع في غير طريقه ضرورة أن البضاعة التي تم إرجاعها تاريخها سابق عن تحرير الفاتورتين محل المطالبة فالأولى حررت في 03-04-2014 والثانية في 16-08-2014 مع أن قائمة المعدات التي أرجعتها المعقب ضدها حررت في 29-03-2014 إلى جانب أن المعدات الواقع إرجاعها غير مضمنة بالفاتورتين المشار إليهما وبذلك يكون استنتاجها محرفاً للوقائع ولما جاء بالحجة العادلة وانتهى نائب المعقبة إلى طلب الحكم بقبول مطلب التعقيب شكلاً وفي الأصل بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة الملف على محكمة الاستئناف بتونس للنظر فيها مجدداً بهيئة أخرى.

وحيث رد نائب المعقب ضدها أن مستندات التعقيب لم تأت بما يوهن الحكم المنتقد الذي استند إلى وثائق حسابية وهي

الفاتورة التي لها حجية أقوى من المعاينة بالحجة العادلة وانتهى إلى طلب الحكم برفض الطعن أصلا إن سلم شكلا.

المحكمة

عن المطعنين معا لوحدة القول فيهما:

حيث إن تقدير الوقائع واستخلاص النتيجة منها يمثل جوهر عمل قاضي الأصل ولا رقابة لهذه المحكمة عليه في ذلك إذا كان حكمه معللا تعليلا سليما مستمدا مما له أصل ثابت بالملف وتطبيق صحيح للقانون وأنه من هذه المثابة فلئن كان تقدير عدم الوفاء بالالتزام هو أمر يرجع لاجتهاد حكام الأصل فيكون في منأى عن رقابة محكمة القانون إلا أن ذلك يظل رهين أن تبني المحكمة المتعده بالدعوى قضاءها على ما له أصل ثابت بالملف بعد تقدير الأدلة وتمحيص دفوع الطرفين وأن يكون قرارها مستوف لشروط التعليل الواقعي والقانوني السليم.

حيث من البديهي الإشارة إلى أن المعاملة بين الطرفين تجارية دون منازعة وعليه تكون وسائل الإثبات حرة طبق أحكام الفصل 597 م ت وأنه عملا بالفصل 598 م ت يمكن إثباتها أي المعاملة بقائمة البضاعة المقرونة بالقبول وكذلك بالبينة والقرائن.

وحيث أدلت المعقبة لإثبات الدين بالفاتورتين عدد 140369 و166779 وقد تبين أن الأولى كانت مذيلة بالقبول من المدعو "ع.ع" الذي دؤن اسمه وأمضى وصل التسليم وإن القانون التجاري لم يفرض طريقة معينة يجب اتباعها عند طلب بضاعة أو تسليمها كأخذ هوية من تسلمها ويكفي الإمضاء على وصل الطلب أو وصل التسليم لاعتبار التسليم قد تم بصفة قانونية وتأسيسا عليه فإن ثبوت وصول البضاعة إلى ضيعة المعقب ضدها وقبولها سواء من ممثلها القانوني أو من العامل لديها الذي أمضى وصل تسلم البضاعة وما على من يدعي خلاف ذلك إلا الإثبات ما يجعل استبعاد الفاتورة عدد

140369 والحالة تلك بدعوى أنها غير مقبولة مخالفًا لقواعد الإثبات في المادة التجارية.

وحيث وبخصوص الفاتورة عدد 166779 غير المقبولة فقد ثبت رجوعاً للمؤيدات المظروفة بالملف وخاصة محاضر المعاينة المجراة من قبل عدلي التنفيذ "ن.د.ع" و"ن.د.ر" معاينة وجود المعدات بضیعة المعقب ضدها وأن هذه المحاضر وإن كانت لا تقطع بتعلق المعدات الواقع معاينتها بالضیعة بتلك الواردة بالفاتورات ووصولات التسليم فإنها لا تنفي ذلك وكان على المحكمة في نطاق اجتهادها المطلق أن تباشر بنفسها تحري حقیقة الأمر أو أن تكلف بذلك أهل الخبرة خاصة وقد ثبت لديها قيام العلاقة بين الطرفين من جهة وتخلفت المعقب ضدها من جهة أخرى عن الحضور وتقديم ما لها من دفعات لرد الدعوى وقد بلغها الاستدعاء.

وحيث إن ما جنحت إليه محكمة القرار المطعون فيه من إقصاء لجملة القرائن والأدلة المثبتة لقيام المديونية وإغفالها إعطاء ما تستحقه المعاينتان ومحضر الاستجواب من أهمية في هذا الصدد أضفى على قرارها وهنا أضحى من المتعين معه اعتبار هذين المطعنين مقبولين أصلاً .

ولهاته الأسباب

قررت المحكمة قبول مطلب التعقيب عدد 51828 شكلاً وأصلاً ونقض القرار المطعون فيه وإحالة القضية على محكمة الاستئناف بتونس للنظر فيها مجدداً بهيئة أخرى وإعفاء الطاعنة من الخطية وإرجاع المال المؤمن إليها ورفض مطلب التعقيب عدد 52720 شكلاً وحجز معلوم الخطية المؤمن.

وصدر هذا القرار بحجرة الشورى بتاريخ 12 أفريل 2018 عن الدائرة المدنية الواحدة والعشرين المترتبة من رئيستها السيدة سلوى الزين وعضوية المستشارتين السيدتين نادرة بن سالم وشفقة الحجاوي وبحضور المدعي العام السيد لطفي البدوي و بمساعدة كاتب الجلسة السيد أحمد عبيد.

وحرر في تاريخه

